

روسيا والقفزة المصرية نحو المستقبل

(آفاق استراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - العدد 3 - يونيو 2021)

د. نورهان الشيخ*

تدشن مصر حقبة جديدة من تاريخها المعاصر باتجاه قفزة تنموية واستراتيجية تحقق النقلة النوعية المأمولة التي تليق بمكانة مصر ويبروا إليها جموع المصريين. وهى فى ذلك تحتاج إلى شركات إقليمية ودولية عديدة، يأتى فى مقدمتها الشراكة الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية. وقد نجحت القمم السبع التى عُقدت بين الرئيسين عبد الفتاح السيسى وفلاديمير بوتين، إلى جانب اللقاءات بينهما على هامش القمم والمؤتمرات الدولية فى إطلاق الشراكة والتعاون بين البلدين فى مختلف المجالات، وتتويج ذلك باتفاقية "الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر وروسيا" عام 2018، التى تمثل حجر الأساس وقاعدة إنطلاق لتعزيز الشراكة بين البلدين والوصول بها إلى مستوى نوعى واستراتيجى غير مسبق. فقد كفلت الاتفاقية إطار منظم يضمن استمرارية تطوير التعاون المستقبلى بين القاهرة وموسكو فى مختلف المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتقنية والثقافية، على النحو الذى يخدم جهود التنمية وإعادة البناء فى مصر. وأكدت أن روسيا شريك هام فى تحقيق النهضة المصرية التى نتطلع لها جميعاً، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة فى بناء شراكة جادة تمثل إضافة تنموية لمصر. وتتمحور الآفاق المستقبلية للشراكة بين البلدين فى ثلاثة مجالات رئيسية.

أولها، المجال التقنى، فروسيا مصدر هام للتقنيات التنموية الحديثة لاسيما تلك المرتبطة بقطاع الطاقة وتتصدر دول العالم المصدرة للتكنولوجيا النووية، والأولى من حيث عدد المفاعلات التى تقوم بإنشائها لصالح الغير، ويتيح التعاون معها تحقيق الحلم المصرى فى إنشاء أول محطة كهروذرية مصرية لإنتاج الطاقة الكهربائية فى الضبعة، وهو مشروع تنموى عملاق لا يقل أهمية وتأثيراً عن مشروع السد العالى. وكما أطلق البلدان مشروع السد العالى الذى غير وجه مصر الحضارى وكفل لها الحياة فى مرات غير قليلة على مدى ما يزيد عن نصف قرن، تم إطلاق مشروع محطة الضبعة الذى من المنتظر أن ينقل مصر نقلة تنموية أخرى. فقد لبت روسيا تطلعات الشعب المصرى واستجابت للإرادة الشعبية والسياسية الطامحة لمشروع عملاق لتوليد الطاقة يحقق لمصر مستويات أكثر حداثة نحلم بها لأنفسنا ولأبنائنا والأجيال القادمة. فالطاقة النووية مصدر ضخم للطاقة، وتضم محطة الضبعة أربع وحدات تبلغ طاقة كل منها

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

1200 ميجاواط بإجمالي 4800 ميجاوات للوحدات الأربع، الأمر الذي يسمح بإطلاق مشروعات تنموية عملاقة وتحقيق حلم الوادي الجديد الذي يستوعب الكثافة السكانية في مصر، ويوفر فرص عمل وآفاق رحبة لمصر والمصريين.

وقد كان العرض الروسي بشأن محطة الضبعة هو الأفضل فنياً ومادياً بين العروض المختلفة التي تقدمت بها أكثر الدول تخصصاً وخبرة في المجال. وتعتبر روسيا الوحيدة التي تقوم ببناء المفاعلات بـ 100% مكون روسي، في حين تضطر الدول الأخرى إلى استيراد بعض المكونات من دول أخرى، ولهذا أهميته لما يكفله من استقلالية وسرية في إدارة مثل هذا المشروع التتموى الهائل. كما تتميز روسيا بالاشراك المحلي والسماح للخبراء المصريين بالمشاركة في التنفيذ والتشغيل، وبالثقة وغياب الشروط السياسية. وأعلنت شركة "روس آتوم" الروسية أنها ستمد مصر بأحدث تكنولوجيا من الجيل الثالث المطور (Gen3+) الذي يلبي أعلى معايير السلامة، وأن محطة الضبعة ستكون الأكثر أماناً على مستوى العالم.

يتزامن هذا مع تطور التعاون في مجال تقني آخر وهو مجال الفضاء، ويعد التعاون في مجال الفضاء من المجالات الواعدة للشراكة بين البلدين، فقد أصبح الفضاء السبيرانى ساحة رئيسية للتنافس الدولى، وتتسابق الدول على إمتلاك موطئ قدم فعال فى الفضاء من خلال إطلاق الأقمار الصناعية للأغراض المعلوماتية والعلمية والاعلامية والعسكرية. وتم في 16 أبريل 2014 إطلاق القمر الصناعي المصرى Egyptsat2 الذي قامت بتصنيعه مؤسسة الصواريخ والأقمار الفضائية الروسية "إينيرجيا" وعقب الإعلان عن فقدانه، قامت مؤسسة "إينيرجيا" بتصنيع قمر جديد "إيجيبت سات A" بالكامل على نفقتها الخاصة نتيجة فقدان القمر السابق في فترة الضمان. وتم إطلاق القمر الجديد "إيجيبت سات A" في 21 فبراير 2019. ويتميز عن سابقه بمواصفات فنية زادت من قدرة ذاكرته باستخدام ساعات أكبر، ويتيح من خلال صور عالية الدقة للأرض إمكانيات واسعة للتخطيط العمراني فى مصر، ورصد ظواهر التصحر والاعتداءات على أراضي الدولة، ومتابعة التركيب والنمو المحصولي علاوة على متابعة مسارات البحار والأنهار ومجري المياه. كما يمكن لمصر إتاحة تقديم الخدمات الفضائية التي سيتم الحصول عليها من القمر المصري إلى جميع الدول الأفريقية لمعاونتها في تقييم ومتابعة وإدارة مواردها واستثماراتها.

بعد ثالث للشراكة التقنية بين البلدين يتمثل فى التعاون لتنمية البنية الصناعية المصرية ويتضمن ذلك مدى واسع من المشروعات الهامة التي تمثل إضافة للاقتصاد الوطنى منها تلك المتعلقة بمشاركة شركات النفط الروسية فى عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج المصرى

وأبرزها شركة "غاز بروم" و"توفوتيك" و"لوك أويل"، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة، وقيام شركة "Transmashholding" الروسية بتوريد 1300 عربة ركاب سكك حديد لمصر وتوفير قطع الغيار وخدمات الصيانة لها، وتعد الصفقة هي الأضخم في تاريخ السكك الحديدية المصرية من حيث عدد العربات وتنوعها وقيمتها المالية، كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء خط إنتاج للتصنيع المشترك للعربات في مصر بمصنع 200 الحربي. وتعد المنطقة الصناعية الروسية شرق بورسعيد أبرز هذه المشروعات وتتضمن الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية، وإنتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخرى، وستعزز المنطقة من دور مصر كنافذة للأسواق الأفريقية والشرق أوسطية للترويج للمنتجات والتقنيات الروسية، وذلك لكون مصر تربطها اتفاقيات تجارية بشروط تفضيلية مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك تطوير وتنفيذ البرامج المتخصصة لتدريب الخبراء في مختلف القطاعات الصناعية.

ثانيها، المجال الاقتصادي، وتعتبر التجارة عصب رئيسي للشراكة بين مصر وروسيا بالنظر إلى التكامل الهيكلي بين اقتصاد البلدين حيث تعتبر روسيا سوقاً هامة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية لاسيما الملابس الجاهزة، والقطن، والأحذية والمنتجات الجلدية، والأدوية، والرخام والسيراميك، والأرز، والأثاث، وتتصدر قائمة البلدان المستوردة للبطاطس المصرية حيث تستورد من مصر 300 ألف طن سنوياً، هذا إلى جانب الفاكهة والخضروات مثل الموالح والبصل وغيرها، كما تستورد مصر العديد من السلع الاستراتيجية من روسيا مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والسيارات والأخشاب والورق والحديد والصلب ومنتجاته، إلى جانب القمح، وأدى هذا إلى تضاعف التبادل التجاري بين البلدين ليبلغ حوالي 8 مليار دولار عام 2019 مقارنة بحوالي 4 مليار دولار عام 2016، ويمثل ذلك حوالي 40% من إجمالي حجم التبادل التجاري بين روسيا والقارة الأفريقية. ورغم ذلك فإنه يظل أقل من الفرص المتاحة حيث تستطيع السوق الروسية استيعاب مدى واسع من المنتجات المصرية الزراعية والاستهلاكية.

كما يتعاون البلدين لإنشاء المركز اللوجستي العالمي لتخزين وتداول الغلال والحبوب في ميناء دمياط على البحر المتوسط بسعة 7.5 مليون طن، ويحتوى على 40 صومعة على الأقل. وأعلنت 6 شركات روسية كبرى عزمها الاستثمار في إنشاء الصوامع في مصر بسعة تتراوح بين

60 إلى 100 ألف طن، وكذلك إنشاء مطاحن حديثة بقدرة 600 طن في اليوم، ومراكز لوجيستية لتخزين الحبوب والمنتجات لتصبح مصر بوابة لصادرات روسيا من الحبوب لأفريقيا والشرق الأوسط. وكذلك إنشاء مصانع انتاج الأعلاف تعمل بقدرة 40 طن في الساعة، ومصانع انتاج الألبان والأجبان وفقاً للمواصفات الحديثة. ومن المعروف أن روسيا تزود مصر بأكثر من 40% من احتياجاتها من القمح، وتعتبر أكبر مصدر للحبوب في العالم، ومصر أكبر مستورد للحبوب في العالم، وتستورد 30% من إجمالي الصادرات العالمية، فيما تستورد منطقة الشرق الأوسط نحو 20%، ما يشكل 50% من حجم تجارة الغلال في العالم. وستأخذ الشراكة بين البلدين في هذا المجال مع مرور الوقت شكل الممر الإقليمي "روسيا - الشرق الأوسط - إفريقيا".

كذلك تسعى مصر أن تكون روسيا بوابتها إلى الاتحاد الأوراسي الذي تقوده، ويعد من التجمعات الاقتصادية الهامة والواعدة في منطقة أوراسيا، ويتضمن الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين أعضائه الخمس، روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان، وهو سوق واسعة حيث يبلغ عدد سكانه حوالي 183 مليون نسمة ويمثل نافذة متميزة للصادرات المصرية بمنطقة وسط آسيا.

ثالثها، المجال الأمني والاستراتيجي، أدت التطورات المتلاحقة في المنطقة منذ عام 2011 إلى نمو ما يشبه حزام للارهاب ضاغط على مصر، يبدأ من سوريا والعراق في الشرق مروراً بالصومال في الجنوب ثم ليبيا في الغرب، تدعمه الجماعات المتمركزة في أفغانستان وباكستان شرقاً والساحل والصحراء غرباً. هذا إلى جانب تصاعد التهديد الذي تشكله عناصر متطرفة قادمة من الفضاء السوفيتي (أوزبكستان، الشيشان، ..). وقد وزاد من خطورة هذا الحزام توظيف عدد من القوى الإقليمية، المدعومة دولياً، له في محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار في مصر وعرقلة جهود التنمية وتدفقات رأس المال الأجنبي إليها.

في هذا السياق تبرز أهمية الشراكات الدولية الداعمة لجهود مصر في مكافحة الارهاب. وتتطابق المواقف والرؤى المصرية والروسية في هذا المجال، وتكاد قوائم التنظيمات الارهابية المحظورة تتطابق في البلدين. وتعتبر مصر وروسيا القضاء على تنظيم "داعش" وغيره من التنظيمات الارهابية في المنطقة التحدي الرئيسي والأهم، وتدعم موسكو الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لإستئصال الارهاب والجريمة المنظمة من سيناء والعمق المصري. ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمني واستخباراتي واسع النطاق بين مصر وروسيا، وتبادل للخبرات في مجال مكافحة الارهاب، ويتضمن ذلك تبادل المعلومات حول خطط وتحركات التنظيمات الارهابية،

ونزوح هذه العناصر من سوريا باتجاه مصر وليبيا وغيرها من دول الجوار المصري، على النحو الذى يمكن أجهزة الأمن فى مصر من إجهاض مخططاتهم، وإحباط محاولاتهم للنيل من الاستقرار فى مصر، والقبض على هذه العناصر. كما يتضمن الحصول على تقنيات حديثة للكشف عن المتفجرات وغيرها من وسائل مكافحة الإرهاب. وفى نوفمبر 2017 تم توقيع الاتفاق بشأن الاستخدام المتبادل للمجال الجوي والبنية التحتية الخاصة بالمطارات بين مصر وروسيا لتوطيد الشراكة الاستراتيجية فى مكافحة الإرهاب، والتنسيق على المستوى بين البلدين لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي خاصة فى سوريا وليبيا. هذا إلى جانب التدريبات والمناورات المشتركة بين البلدين، وتطوير قدرات القوات المصرية فى مجال مكافحة الإرهاب، وأهمها مناورات "حماة الصداقة"، التى تعقد سنوياً بالتبادل بين البلدين منذ عام 2016.

على صعيد آخر، يمثل التعاون العسكرى مع روسيا دعماً هاماً للقدرات المصرية ويحد من حالة الانكشاف الاستراتيجى التى تعانى منها مصر منذ بدء التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة حيث تُطلع الأخيرة اسرئيل على كل ما تقوم بتوريده لمصر من منظومات دفاعية وكيفية التعامل معها. إن خصوصية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تجعل من اسرئيل الشريك الأهم بل والإمتداد الطبيعى للولايات المتحدة، وتجعل من ضمان أمن اسرئيل الهدف الرئيسى ل واشنطن فى المنطقة كما تشير استراتيجية الأمن القومى الأمريكى. إلا إن الأخطر هو حرص واشنطن على أن يظل توازن القوى مختلاً لصالح اسرئيل، وعدم مد مصر بأى منظومات تسهم ولو نسبياً فى إصلاح هذا الخلل رغم إمتلاك تل أبيب للسلاح النووى وكونها الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط من المنظور العسكرى.

فى هذا السياق، تبرز أهمية سياسة مصر الرامية إلى تنويع مصادر التسليح، ويكتسب التعاون العسكرى مع روسيا أهمية لدعم القدرات المصرية وضمن أمن مصر وشعبها، خاصة وأنها تعد شريك أمثل فى هذا الصدد بحكم أن العقيدة العسكرية المصرية مازالت شرقية ولم تتغير منذ تعاوننا التاريخى مع السوفيت حيث كانت موسكو المصدر الرئيسى لتسليح مصر منذ الخمسينات وعلى مدى عقدين حتى منتصف السبعينات، وحققت مصر نصر أكتوبر بالإرادة المصرية والسلاح الروسى، وظلت مصر خلال العقود التالية تحتفظ بالعديد من المنظومات الروسية وبعضها مازال يعمل فى القوات المسلحة المصرية. وتعد روسيا شريكاً جاداً لمصر فى المجال العسكرى حيث تبنى موسكو استعداداً لتزويد مصر بأحدث المنظومات والمقاتلات فى مجال الدفاع الجوى والقوات البحرية والمنظومات الصاروخية والدفاعية المختلفة، إلى جانب

إحياء الصناعات العسكرية المصرية. وهناك تطور ملحوظ في التعاون العسكرى بين البلدين منذ ثورة 30 يونيو، وذلك عقب عقود ظل فيها بطيئاً ومحدوداً.

لقد استطاعت مصر وروسيا خلال السنوات السبع الماضية تحقيق قفزات واضحة نحو الشراكة الاستراتيجية المستقرة بين البلدين بجناحيها التقنى الاقتصادى والأمنى الاستراتيجى، إنطلاقاً من أنه لا تنمية بدون مناخ أمنى مستقر، ودشن البلدان مجموعة من المشروعات التنموية العملاقة التى تمثل إضافة لجهود التنمية ودعم التقدم التكنولوجى فى مصر بهدف تعزيز القدرات المصرية الصلبة الاقتصادية والعسكرية، على اساس من احترام المصالح المتبادلة، وعلى النحو الذى يضمن استمرارية تطوير التعاون المستقبلى بينهما فى مختلف المجالات، واسهام هذه الشراكة فى تحقيق الطفرة التنموية والاستراتيجية التى تتطلع لها مصر.

الهوامش:

1. ن. أ. جيرليتسينا، روسيا ومصر: الهدف - التعاون الاستراتيجى، آسيا وأفريقيا اليوم، العدد 2، يناير 2016.
2. نورهان الشيخ، مصر وروسيا: تعاون تاريخى وشراكة مستقبلية، القاهرة: المكتب العربى للمعارف، 2021.

3. Договор между Российской Федерацией и Арабской Республикой Египет о всестороннем партнерстве и стратегическом сотрудничестве.

(https://www.mid.ru/foreign_policy/international_contracts/2_contract/-/storage-viewer/bilateral/page-16/53509)

4. ОГЛАШЕНИЕ между Правительством Российской Федерации и Правительством Арабской Республики Египет о создании и обеспечении условий деятельности Российской промышленной зоны в Экономической зоне Суэцкого канала Арабской Республики Египет.

(https://www.mid.ru/foreign_policy/international_contracts/2_contract/-/storage-viewer/bilateral/page-1/53322?storageviewer_WAR_storageviewerportlet_advancedSearch=false&storageviewer_WAR_storageviewerportlet_keywords=%D0%95%D0%93%D0%B8%D0%BF%D0%B5%D1%82&storageviewer_WAR_storageviewerportlet_fromPage=search&storageviewer_WAR_storageviewerportlet_andOperator=1)

5. МИД России,

(https://www.mid.ru/foreign_policy/international_contracts/2_contract)

6. Россия и Египет готовятся начать работы на площадке будущей АЭС "Эль-Дабха", РИА Новости, 16 окт. 2018,

(<https://ria.ru/20181016/1530729877.html>)

7. Инжиниринговый дивизион Госкорпорации «Росатом»,

(<https://ase-ec.ru/>)

8. Египет – ключевой торговый партнер России в зоне Северной Африки и Ближнего Востока, 9 Октября 2019, Экспортер года,

(https://www.exportcenter.ru/press_center/news/egipet-klyuchevoy-torgovyy-partner-rossii-v-zone-severnoy-afriki-i-blizhnego-vostoka/)